

أثر سعر الصرف على التضخم

-دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري باستعمال طريقة ARDL للفترة 1995-2021.

The effect of the exchange rate on inflation - an econometric study on the Algerian economy using the ARDL method for the period 1995-2021

شيبوط سليمان جامعة الجلفة (الجزائر) <i>Chibout.slimane@gmail.com</i>	مسقم نورالدين* جامعة الأغواط (الجزائر) <i>n.messeguem@lagh-univ.dz</i>
--	--

تاريخ النشر: 2023/06/ 30

تاريخ القبول: 2023 /05/ 16

تاريخ الاستلام: 2023 /03/ 13

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين سعر الصرف الرسمي ومعدل التضخم للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1995-2021) باستعمال المنهج الكمي متمثلا في نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المبطننة (ARDL)، للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغير المفسر له.

وقد خلصت هذه الدراسة القياسية الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين، وان لسعر الصرف الرسمي أثر سلبي في المديين القصير والطويل على التضخم.
الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الرسمي، التضخم، ARDL، الاقتصاد الجزائري.

تصنيف JEL: C22, E31, F31

Abstract:

This study examines the relationship between the official exchange rate and the rate of inflation for the state of the Algerian economy during the period (1995-2021) using the quantitative approach represented by the Autoregressive Distributed Lagging Time Lag (ARDL) model, to reveal the existence of a long-term equilibrium relationship between the dependent variable and the explanatory variable.

This standard study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between the two variables, and that the official exchange rate has a negative impact on inflation in the short and long term.

Keywords: official exchange rate, inflation, ARDL, Algerian economy

JEL classification codes: C22, E31, F31

* المؤلف المرسل. مسقم نورالدين، *n.messeguem@lagh-univ.dz*

مقدمة

تسعى جميع بلدان العالم للارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد مجتمعتها وذلك من خلال التحكم في الأداء الاقتصادي الكلي، حيث يعد الاستقرار في سعر الصرف من الأولويات التي تسعى مختلف البلدان لتحقيقها، إذ تنعكس الاختلالات فيه بشكل سلب على مجمل الأداء الاقتصادي. يعد التضخم مشكلة اقتصادية تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء ويزداد تأثير التضخم على اقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الاقتصاد والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الأسعار المحلية نحو الارتفاع. ان الاختلالات الهيكلية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري منذ نهاية ثمانينات القرن الماضي، انعكست على المتغيرات الاقتصادية الكلية، لهذا بات من الضروري الاهتمام بتقلبات سعر الصرف واثارها على الاقتصاد الوطني.

من خلال ما سبق تبرز اشكالية هذا البحث متمحورة حول السؤال لرئيسي التالي:

الإشكالية

ما هو تأثير سعر الصرف على التضخم في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

❖ ماذا يقصد بسعر الصرف وماهي تصنيفاته؟

❖ كيف تناولت الادبيات الاقتصادية التضخم؟

❖ ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والتضخم؟

فرضيات الدراسة

❖ توجد علاقة معنوية بين سعر الصرف والتضخم.

❖ يؤثر سعر الصرف في الجزائر على التضخم في المدى الطويل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه، كون سعر الصرف من اهم المتغيرات النقدية المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية، والاهتمام به يؤدي الى تحسين القدرة التنافسية للبلد إزاء العالم الخارجي، ولتأثيره على الأسعار المحلية للسلع والخدمات المستوردة والمصدرة ومنه على التضخم.

اهداف الدراسة

❖ التعريف بمؤشر الأسعار المحلية ممثلة بمعدل التضخم وسعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي في الجزائر.

❖ بناء نموذج قياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، واختبار مدى قدرته على تفسير العلاقة الاقتصادية.

❖ معرفة حدود التأثير للعلاقة بين سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والتضخم.

منهج الدراسة

في هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، اما في الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج الكمي لاختبار العلاقة بين سعر الصرف الأجنبي والتضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة محاور حيث يتناول المحور الأول الإطار النظري لسعر الصرف بينما يتطرق المحور الثاني الى الادبيات الاقتصادية للتضخم، فيما يعنى المحور الثالث بالدراسة القياسية لاختبار أثر سعر الصرف على التضخم ومحاولة تبين طبيعة العلاقة في الأثر الطويل.

I- مفهوم سعر الصرف والتضخم

نتطرق في هذا المحور الى مفهوم سعر الصرف من حيث التعريف والأنواع والعوامل المؤثرة فيه ثم الى تعريف التضخم والادبيات النظرية التي تناولته.

1. مفهوم سعر الصرف

1.1. تعريف سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه عدد الوحدات من النقد الوطني التي من الممكن ان يتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي، ويقصد بنظام الصرف مجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي (سليمان وشديد ، 2018).

سعر العملة (سعر الصرف الأجنبي) هو سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنه بوحدة او وحدات من العملة الوطنية، او هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يجب دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، او هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية (شقيري، محمد، صالح، وعبدالله، 2015).

2. أنواع سعر الصرف

توجد أنواع كثيرة لسعر الصرف أهمها (اويابة و خليل، 2018):

1.2.1. سعر الصرف الاسمي

يعرف على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً إما تدهوراً أو تحسناً، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

2.2.1. سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريباً من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفضاً، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي TCR وفق المعادلة التالية:

$$TCR = TCN \times \frac{P}{P^*}$$

حيث P^* مؤشر الأسعار الأجنبية، P مؤشر الأسعار المحلية، TCN سعر الصرف الاسمي.

3.2.1. سعر الصرف التوازني

هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي أن سعر الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة e_t^* والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل سعر التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة، ويكون هذا السعر متزامناً مع التوازن في ميزان المدفوعات.

4.2.1. سعر الصرف الفعلي

يعبر سعر الصرف الفعلي لعملة بلد ما عن المؤشر الذي يمكن صياغته بطرق عديدة، من خلال تشكيل أسعار صرف ثنائية وينقسم بدوره إلى (سعد وحبطة، 2021):

❖ **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** ويعبر عن العلاقة الكلية الناشئة بين سعر الصرف الفعلي لعملة محلية معبراً عنها بالقيمة المجمعة لسلة عملات أجنبية أخرى في فترة زمنية ما، وهو ما يدل على مدى تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات، وكذا تفسير تغيير القيمة الاسمية لسلة ثابتة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي.

❖ **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر صرف اسمي حقيقي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية معدلاً بالفرق المرجح للأسعار الأجنبية والمحلية، ويعتبر هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج.

3.1. أنظمة سعر الصرف

تلعب حركة المعاملات الدولية دورا كبيرا في تحديد مسار العملة بالتنسيق مع واقع نظام الصرف المعمول به من أجل ذلك أكد الاقتصاديون على ضرورة اختيار نظام صرف ملائم للاقتصاد من خلال إبرازهم لمزايا وعيوب كل من أنظمة الصرف الثابتة والوسيط والمرنة. وتصنف أنظمة سعر الصرف كما يل (ايمان، ماردين ، و احمد ، 2019):

1.3.1. نظام سعر الصرف الثابت

وفقا لهذا النظام تكون مركزية القرار الاقتصادي والنقدي لفائدة البلد الرائد، بالرغم من كون عملية التثبيت جد مقيدة ومتعبة، إذ أنه وكنتيجة لفائض الطلب على العملة الأجنبية قد يسمح لسعر الصرف بالزيادة عن السعر الرسمي المحدد، فيحدث تخفيض لصرف العملة المحلية. لذا تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي وحجم احتياطات الدولة من العملات الأجنبية، إذ أن العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية تكون محددة إداريا وليس على مستوى السوق، وطالما أن تلك العلاقة تتم على مستوى البنوك، وأنه لا يوجد إلا عملة واحدة تسعر على مستوى أسواق الصرف فإن احتياطات سعر الصرف توضع تحت تصرف البنك المركزي للعملة القوية. وعلى الرغم من سهولة تطبيقه الظاهرية إلا أن أهدافه وطموحاته الاقتصادية جد معقدة ومتشابكة، فهو يتضمن أن العملة القوية (التي تحظى بتسعير في سوق الصرف) يجب أن تتحمل العجز المتوقع عند البلد الشريك، وباعتبار أن هذا الأخير قد أصبح محميا من أخطار تقلبات الصرف فإن للبلد المحور الحق في النظر إلى ما يخص العوامل التي من شأنها الضرر بالحسابات الخارجية لشركائه (ارتفاع الأسعار، الزيادة في حجم النقود المتداولة، عجز داخلي... الخ

2.3.1. نظام سعر صرف عائم

يتحدد هنا سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية نتيجة لتفاعلات قوى العرض والطلب من العملة الوطنية والأجنبية، حيث يكون الطلب المحلي على العملة الأجنبية مشتق من الطلب المحلي على السلع والخدمات والأصول المالية الأجنبية، والعكس صحيح ف. إذا ساد في سوق الصرف الأجنبي أي سعر أعلى من السعر التوازني، فإن هناك عرضا متزايدا للعملة الأجنبية سيؤدي إلى تخفيض السعر إلى السعر التوازني، وهو ما يسمى ب التكيف التلقائي للسوق، حيث تعتمد تكيفات أسعار الصرف للعملات الأجنبية على مرونة الطلب المحلي على المستوردات الأجنبية ومرونة الطلب الأجنبي على السلع المحلية.

3.3.1. نظام سعر صرف وسيط

وفيه يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا وارتفاعا بحدود معينة في كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام يتوسط النظامين الثابت والحر فهو لا يمتاز بالجمود كما في الأول، ولا يسمح بالتذبذب بشكل كبير بما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية كما في الثاني و حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها تماشيا مع مستوى احتياطياتها من العملة الصعبة وعلى أساس وضعيات ميزان مدفوعاتها، لأن Stanley Fisher يعتبر أن هذه الأخيرة لا تتصف بخاصية عدم الاستقرار رغم الأزمات، ولكن بطبيعة السياسات غير المترابطة في إدارتها، وذلك كان بسبب فشل بعض الدول في تطبيق هذا النظام بفعالية.

تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بتحديد الفارق بين عملتها والعمللة المرجعية (ذهب أو عملة ذات قبول عام أو سلة عملات) والإعلان به للمؤسسات الدولية، وبتعهد البلد بأن يكون سعر صرفه الفعلي متماشيا مع ما تم التصريح به وفق __ حدود مجال معين يتفق عليه، حيث إذا خرج سعر الصرف للعملة الأجنبية عن ذلك المجال تجد السلطات النقدية نفسها مجبرة على منع ذلك من خلال تدخلات مباشرة (عن طريق بيع أو شراء العملات الأجنبية لإعادة التوازن)، أو بطرق غير مباشرة (بتعديل معدلات الفائدة للتأثير على اتجاه وحركة رؤوس الأموال)، أو اتخاذ إجراءات من شأنها تعديل المبادلات الخارجية، فإذا لم يستطع البنك المركزي التدخل أو امتنع إطلاقا الدفاع عن مسار عملته، فإن ما ينتج عنه هو تعديل الفارق الأساسي (تحسن أو تخفيض).

4.1. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تؤثر جملة من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية على أسعار الصرف، الأمر الذي يجعل العملات تتذبذب صعودا ونزولا، نذكر أهمها فيما يلي (جبار، 2016):

1.4.1 سعر الفائدة

مع زيادة تشابك الاقتصاديات العالمية في إطار العولمة المالية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، أصبح لسعر الفائدة دورا هاما في تحديد أسعار الصرف، إذ بمجرد ارتفاع سعر الفائدة في بلد معين تنهافت إليه رؤوس الأموال الأجنبية للتوظيف في السوق المحلية، الشيء الذي يزيد في الطلب على العملة المحلية ويرتفع سعر صرفها إلى أن يحدث نوع من التوازن بين أسعار الفائدة (العوائد) في الدولة المستقبلية لرؤوس الأموال والدول المصدرة لها. كما أنه يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة في ذلك البلد، أي عندما ينخفض سعر الفائدة يقل الطلب على تلك العملة وينخفض سعر صرفها وهكذا.. وهذا ما يعرف بوضعية تعادل أسعار الفائدة Interest Parity Condition ، والتي تعني أنه في

عالم تسوده حرية حركة رؤوس الأموال فإن العوائد على مختلف الاستثمارات متساوية في البلدان المعنية.

2.4.1. معدل التضخم

يؤثر الاختلاف بين معدلات التضخم في الدول المختلفة على أسعار صرف عملاتها، على اعتبار أن المستوى العام للأسعار في أي دولة يؤثر مباشرة على القوة الشرائية للعملة الوطنية ارتفاعا وانخفاضا، الشيء الذي ينعكس على قيمتها مقارنة ببقية العملات. وعليه فزيادة معدل التضخم في دولة معينة يؤدي إلى تدهور سعر صرف عملتها مقارنة بعملات شركائها التجاريين، وانخفاضه يؤدي إلى العكس وهكذا..

ولقد كان للاقتصادي Gustav Cassel الفضل في دراسة العلاقة بين معدل التضخم في بلد ما وبين سعر صرف عملته، وذلك فيما يعرف بنظرية تعادل القوة الشرائية Theory of purchasing power parity: PPP والتي تظهر بأن أسعار الصرف بين عمليتي دولتين تتغير باستمرار أو تستجيب Adjust لتعكس التغيرات في مستويات الأسعار فيهما. ومع افتراض حرية التبادل بين هاتين الدولتين وانعدام تكاليف الصفقات، يستمر التعديل في مستويات الأسعار إلى حد تتساوى عنده أسعار السلع والخدمات والأصول المالية في البلدين، وهذا ما يعرف بقانون السعر الواحد Law of One Price.

3.4.1. ميزان المدفوعات: Balance of Payments

هو جدول يعكس تدفقات السلع والخدمات والأدوات المالية وكذا رؤوس الأموال، والتي يقوم بها الأعوان الاقتصاديون لبلد ما مع الأعوان الاقتصاديين في بقية دول العالم. إذ تسجل فيه كافة الصفقات النقدية الدولية التي يجربها بلد ما مع الخارج خلال فترة معينة. يتكون ميزان المدفوعات من عدة حسابات أهمها الحساب الجاري Current Account وحساب رأس المال Capital Account وعمليات البنك المركزي. يجب أن يكون ميزان المدفوعات دائما في حالة توازن، فكل عملية تجارية أو مالية تحتاج إلى تمويل، حيث يسجل في الجانب المدين Debit الصفقات التي ينتج عنها مصاريف تُدفع للدول الأجنبية وفي الجانب الدائن Credit العوائد المحصلة من الخارج.

تؤثر وضعية ميزان المدفوعات، أي الصادرات والواردات من سلع وخدمات وأصول مالية على أسعار الصرف، على اعتبار أنه كلما سُجل عجز يعني أن البلد قد استورد أكثر مما صدر وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة والعكس إذا سجل فائضا، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة وارتفاع سعر صرفها. بعبارة أخرى كلما كان سعر صرف العملة منخفضا كلما كان ذلك في صالح المنتجات الموجهة للتصدير وكلما كان مرتفعا كان ذلك في صالح المنتجات المستوردة.

4.4.1. عوامل أخرى

يوجد العديد من العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار صرف العملة مثل كمية النقود وتأثيرها على مستوى الأسعار، مستوى العرض والطلب على العملة للأسباب الاقتصادية والمالية المعروفة، السياسة النقدية والسياسة المالية وهل الحكومة تتبع سياسة انكماشية أو سياسة توسعية، الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية والمالية التي تؤدي إلى فقدان الثقة في العملة وبالتالي إلى تدهور سعر صرفها، التعريفات الجمركية والضرائب على الواردات وتخصيصها، فروق الإنتاجية، العوامل النفسية وغيرها من العوامل التي تؤثر سلباً (انخفاض سعر صرف العملة) أو إيجاباً (ارتفاع سعر صرفها).

5.1. سياسة سعر الصرف

1.5.1. تعريف سياسة سعر الصرف

سياسة سعر الصرف تعمدن ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازنه وتعتبر من أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة على غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى (مختاري، 2021).

2.5.1. أنواع سياسة سعر الصرف

- ❖ سياسة تخفيض قيمة العملة: وهو إجراء تقوم به السلطات النقدية بغية تغيير الصرف-الأجنبي الثابت للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية حيث تقوم بالتقليل من القيمة المعتمدة في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية بغية تصحيح اختلال ميزان مدفوعاتها.
- ❖ سياسة رفع قيمة العملة: هي عملية مقابلة لعملية التخفيض، وتهدف إلى تخفيض فائض-ميزان المدفوعات للحد من التضخم، إضافة إلى خطورة جذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل نحو بلدان ذات العملات التي تقيم على أنها حقيقية وتقوم برفع قيمتها بعد ذلك في وقت لاحق.

2. مفهوم التضخم

1.2. تعريف التضخم

يعرف بكونه الحالة التي يشهد فيها الاقتصاد ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات التي تهتم شريحة واسعة من المواطنين (الشيخ، 2021).

ويرى Ackeley Gander ان التضخم "هو حالة الارتفاع المستمر والمحسوس في الأسعار، وليس الأسعار العالية، أو بعبارة أخرى فإن التضخم يعبر عن حالة عدم التوازن، ويجب تحليلها وفقاً لمعايير حركية وليس بمعايير ساكنة" (مهوب و بركان، 2017).

2.2. التضخم في الادبيات الاقتصادية

يعتبر الكلاسيك أول من أشاروا إلى ظاهرة التضخم من خلال نظرية كمية النقود التي حاولت تفسير تغيرات المستوى العام للأسعار وعلاقته بكمية النقود، فهي ترى أن كمية النقود وليست وظائفها هي العامل الفعال في تحديد قوتها الشرائية (المستوى العام للأسعار)، وإنه بفرض بقاء العوامل الأخرى على حالها يتناسب التغيير في قيمة النقود تناسباً عكسياً مع التغيير في كميتها، ومعنى ذلك أن زيادة كمية النقود إلى الضعف يترتب عليها انخفاض قيمتها إلى النصف والعكس صحيح.

وحسب كينز فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي $G+I+C$ أكبر من قيمة الناتج (Q) عند مستوى الاستخدام الكامل كما يؤكد على أن التغيير في المستوى العام للأسعار يعود بصفة أساسية إلى تغيرات سعر الفائدة، والتفاوت الذي ينتج بين الادخار والاستثمار، حيث أنه مع تعادل الادخار والاستثمار عند سعر الفائدة التوازني الذي يكون مساوياً للسعر النقدي تستقر الأسعار وتصبح ثابتة، ولكن يرى كينز أنه ليس بالضرورة يكون الادخار مساوياً للاستثمار، من الممكن وجود اختلاف بينهما وهذا الاختلاف هو الذي يحدد الدخل القومي (مستوى الأسعار)، والذي بدوره يعيد التوازن بين الادخار والاستثمار من جديد. وتشير النظرية الهيكلية (Chakmabarti.K.S) أنه لتفسير التضخم في البلاد المتخلفة يجب أولاً البحث عن طبيعة الخلل الهيكلي الموجود في الاقتصاد، كما تؤكد أيضاً أن العوامل النقدية والمالية (زيادة كمية النقود، زيادة الطلب الفعال، سوء الإدارة) هي مسببات ثانوية لتضخم الأسعار، وأن العوامل الهيكلية والاجتماعية هي التي تسبب ظهور هذه العوامل. ومن أكثر الاختلالات أهمية كمفسر لظهور التضخم في هذه الدول هي "الفجوة الغذائية"، أي ارتفاع أسعار السلع الغذائية بسبب ضعف الإنتاج المحلي من مواد غذائية وعدم قدرته على سد حاجات السكان المتزايدة وبالتالي ارتفاع الواردات (التضخم المستورد). أما النظرية المعاصرة فقد اعتمدت في تفسيرها للتضخم على كمية النقود، وهي بذلك تعتبر التضخم ظاهرة نقدية بحتة، ولذلك يرجع النقديين عملية مكافحة التضخم وتحقيق استقرار الأسعار إلى السلطة النقدية (البنك المركزي)، حيث تعمل هذه الأخيرة على مراقبة كمية النقود لها يتناسب دائماً مع حجم الإنتاج وعدد السكان، ويرى فريدمان وجعل معد إن التضخم ينشأ نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، وبما أن عرض النقود هو متغير خارجي ومستقل، تتحكم فيه السلطات النقدية، اتجه فريدمان إلى الاهتمام على وجه الخصوص بالطلب على النقود باعتباره المؤثر الأساسي في المستوى العام للأسعار، ودراسة محددات الطلب على الكمية النقدية لدى الأفراد. إضافة إلى الإفراط في المعروض النقدي أدخلوا رواد مدرسة اقتصاديات جانب العرض سبب آخر يمكنه أن يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وهو الضرائب المرتفعة، حيث

اعتبروا هذه الأخيرة جزء مهم من التكاليف، وحسب رأيهم إذا ازدادت هذه التكاليف ترتفع الأسعار من جهة، ويقوم المستثمرين بالتخفيض من إنتاجهم فيقل العرض مقارنة بالطلب من جهة أخرى، وفي كلتا الحالتين ترتفع الأسعار. واستخدمت نظرية التوقعات الرشيدة مفهوم "التوقعات الرشيدة" كعنصر هام في تحليلها لظاهرة التضخم باعتبارها عامل مؤثر في سلوك الأفراد، وتتلخص فكرة هذه المدرسة في أن التغيير المنتظم في مخزون النقود سيكون دائما متوقع بشكل كامل ولهذا لن يكون له تأثير في المتغيرات الحقيقية إنما سيؤثر فقط على الأسعار. (بن عيسى و بن يشو، 2015)

3.2. أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم يمكن تقسيمها كالتالي (سويح و بن ثابت، 2020):

1.3.2. من حيث اشراف الدولة على الأسعار

❖ التضخم المفتوح (الظاهر): وهو الارتفاع المستمر للأسعار استجابة لفائض للطلب دون تدخل من السلطات، أي ان الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين لعرض والطلب دون ان يعوقها أي عائق من قبل السلطات، ويعرف أيضا بالتضخم الصريح او الطليق.

❖ التضخم المكبوت: هو نوع من التضخم المستمر الذي لا تستطيع الأسعار في ظلها ان تتمدد او ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة والموضوعية للسيطرة على ارتفاع الأسعار، مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات او التقنين.

2.3.2. من حيث القطاعات الاقتصادية

❖ التضخم السلعي: هو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي الى حدوث أرباح قدرية في صناعات انتاج السلع الاستهلاكية.

❖ التضخم الرأسمالي: هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي الى حدوث أرباح قدرية في صناعات انتاج هذه السلع.

3.3.2. من حيث حدة التضخم

❖ التضخم الجامح: هو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الاعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار فزيادة في الأجور، مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللؤلؤ المزدول" وهو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

❖ التضخم الزاحف: هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة اعلى من زيادة الإنتاج، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترنا بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، الا ان استمراره وتجمع اثاره يمكن ان تؤدي الى حدوث تضخم جامح.

4.3.2. من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

- ❖ التضخم المستورد: وهو ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي اليها من خلال الواردات.
- ❖ التضخم المصدر: وهو ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة احتياطات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن وجود ما يعرف بـ "قاعدة الدفع بالدولار".

5.3.2. من حيث مصدر الضغط التضخمي

- ❖ تضخم جذب الطلب: هي الحالة التي ترفع فيها الاسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع او عناصر الإنتاج 'نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة)، فعند الوصول الى التوظيف الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الانفاق الكلي الى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.
- ❖ تضخم دفع النفقة: وهو الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية والصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج وخاصة أسعار عناصر الإنتاج والأجور بالذات، ويعرف هذا التضخم بـ "تضخم دفع الاجر".

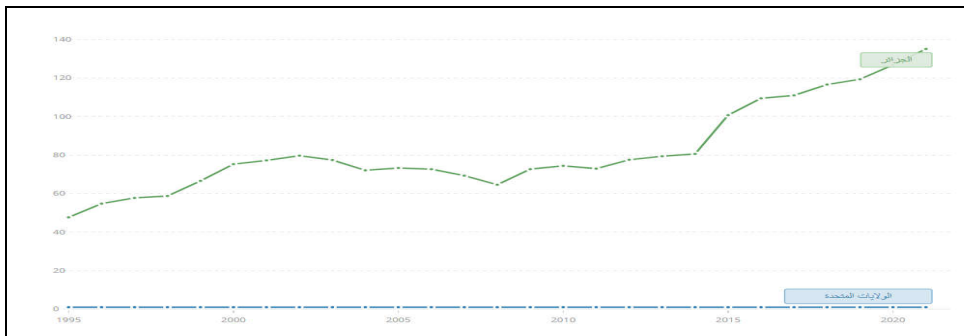
II- المحور الثاني: تطور سعر الصرف والتضخم في الجزائر بين 1995 و 2021

نستعرض في هذا المحور تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدينار الأمريكي والتضخم في الجزائر للفترة 2021-1995 وذلك حسب بيانات البنك الدولي.

1. تطور سعر الصرف

الشكل الموالي يوضح تطور سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار بين 1995 و 2021.

الشكل رقم (01): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدينار الأمريكي للفترة 2021-1995



المصدر: البنك الدولي، البيانات، سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/PA.NUS.FCRF?end=2021&locations=US-DZ&start=1995>

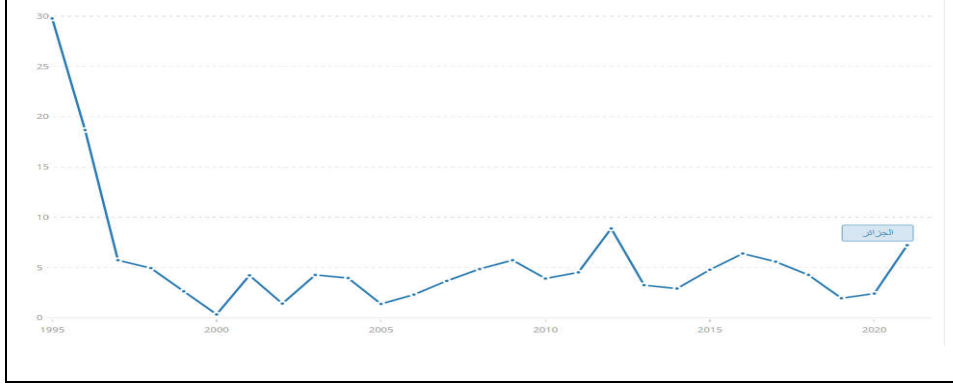
في سنة 1994 أعلنت الحكومة عن تخفيض صريح في قيمة العملة بما يقارب 40.17 % وذلك بموجب قانون النقد والقرض والاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ليرتفع من 47 دولار الى 75 دولار، ثم بقي يتراوح بين 75 و 80 دولار بسبب ارتفاع مداخيل البترول وذلك الى غاية 2014، ونتيجة

تراجع احتياطي العملة وانخفاض أسعار البترول بدا سعر الصرف في الارتفاع ليصل الى 135 دولار نهاية 2021.

2. تطور التضخم في الجزائر

الشكل الموالي يوضح تطور التضخم بين 1995 و 2021.

الشكل رقم (02): تطور التضخم في الجزائر للفترة 1995-2021



المصدر: البنك الدولي، البيانات، التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2021&locations=DZ&start=1995>

سجل معد التضخم خلال الفترة 1995-2000 انخفاضا حيث انتقل من 29 % الى 0.3 % و هذا راجع الى الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة في اطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحريك الأسعار و تعديل أسعار الفائدة برفعها الى مستويات قياسية سنة 1994 و 1995 و تقليص الموازنة العامة و الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الفنية بدلا من الاصدار النقدي المفرط (مداني و مزارشي، 2022).

بعد سنة 2000 سجل معد التضخم تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض حيث وصل سنة 2012 الى 8 % لينخفض الى 1.95 % سنة 2019 ليرتفع مجددا سنة 2021 الى 7 % وذلك انعكاسا لازمة كورونا والاعلاق الذي شهده العالم.

III- الدراسة القياسية

في هذا المحور نقوم بقياس تأثير سعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل على معدل التضخم كمتغير تابع خلال الفترة 1995-2021 حيث تحصلنا على هذين السلسلتين من قاعدة بيانات كل من البنك الدولي وبنك الجزائر.

1. تطبيق طريقة ARDL

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف Pesaran et al (2001) في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف الى دراسة العلاقة بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في انها

لا تشترط ان تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، اذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات (جلولي و مقران، 2019):

- كلها مستقرة عند المستوى؛

- او كلها مستقرة عند الفرق الأول؛

- او بعضها مستقرة في المستوى والبعض الاخر مستقر في الفرق الأول.

- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of applied econometrics, 16(3), 289-326.

و يلاحظ pesaran and al ان اختبار الحدود (Bound test) المبني في اطار نموذج الانحدار الذاتي بالإبطاء الزمني الموزع، انه لا يولي أهمية قصوى كباقي الاختبارات لخصائص السلاسل الزمنية ما اذا كانت مستقرة عند المستوى (0)I، او مستقرة او متكاملة عند الفرق الأول (1)I، او مزيج بينهما، ولكن الشرط الوحيد الذي يركز عليه هذا النوع من الاختبار انه لا تكون السلسلة الزمنية عن الفرق الثاني (2)I (دريش، 2020).

كما يمكن استخدام نموذج ARDL في حالة بعض المتغيرات هي مستقرة في المستوى (0)I، و البعض الاخر مستقرة في الفروق الأولى (1)I (الميرغني، 2021).

اختبار ARDL أكثر كفاءة نسبيا في حالة العينات الصغيرة او المحدودة، كما تسمح بالحصول على مقدرات غير متحيزة في نموذج طويل المدى (مداني و مزارشي، 2022)

ميزة هذا النموذج هي أنه يجعل من الممكن أيضًا تقدير متغيرات مستويات التكامل المختلفة (1)I و (0)I (Ghandri و Soltani، 2022).

2. متغيرات الدراسة

وقد تم الحصول على بيانات الدراسة من البنك الدولي وبنك الجزائر وهي بيانات سنوية ممتدة من 1995 الى 2021م والنموذج المقترح للدراسة من الشكل التالي:

$$INFL=f(EXCH)$$

$$INFL_t = \alpha_0 + \alpha_1 EXCH_t + U_t$$

حيث:

INF : يمثل معدل التضخم.

EXCH : يمثل سعر الصرف الرسمي مقابل الدولار الأمريكي

U t : يمثل حد الخطأ

ولتطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، يجب اختبار فرضيتين، وهما:

H0: الفرضية العدمية: والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك يعني لا يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتمثل بالعلاقة: $\alpha = \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$

H1: الفرضية البديلة: التي تنص على وجود تكامل مشترك أي يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وتمثل بالعلاقة: $\alpha = \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0$

3. المنهجية القياسية

تتلخص المنهجية القياسية في اتباع الخطوات التالية:

1.3. اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية)

1.1.3. نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية التضخم INFL

الجدول رقم (01): اختبار جذر الوحدة للتضخم INFL

Null Hypothesis: INFL has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.397625	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews 12

من اختبار ديكي فولر الموسع ADF نلاحظ ان السلسلة الزمنية مستقرة في المستوى أي من الدرجة (0) I باعتبار ان قيمة المعنوية اقل من 0.05 % حيث نقبل فرضية عدم القائلة بعدم وجود جذر وحدة.

2.1.3. نتائج اختبار جذر الوحدة للسلسلة الزمنية سعر الصرف EXCH

- عند المستوى

الجدول رقم (02): اختبار جذر الوحدة بواسطة ديكي فولر ADF عند المستوى level

Null Hypothesis: EXCH has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.809382	0.9922
Test critical values:		
1% level	-3.711457	
5% level	-2.981038	
10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان السلسلة غير مستقرة في المستوى بسبب وجود جذر الوحدة، باعتبار ان قيمة المعنوية أكبر من 0.05 %.

- عند الفروق الأولى

الجدول رقم (03): اختبار جذر الوحدة عند الفروق الأولى (1) I

Null Hypothesis: D(EXCH) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.641986	0.0121
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال نتائج الجدول السابق نلاحظ ان السلسلة هي معنوية عند الدرجة 5% وبالتالي هي مستقرة عند الفروق الأولى أي I (1).

اذن حسب النتائج السابقة فإننا امام إمكانية حدوث تكامل مشترك بين المتغيرات، لذلك سنستخدم منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL.

2.3. اختبار فترات الابطاء المثلى

يتم اختيار فترات الابطاء المناسبة بطريقة اوتوماتيكية، حيث يقوم برنامج Eviews 12 باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع والمتغير المفسر بفترات ابطاء مختلفة وقد اعطانا النتيجة التالية:

Selected Model : ARDL (1, 0)

3.3. اختبار الحدود

ان قيمة إحصائية F لاختبار الحدود هي 16.25601 وهي أكبر من كل الحدود الدنيا والحدود العليا ولذلك نرفض فرضية العدم ونقرر وجود علاقة تكامل مشتركة طويلة الاجل. اما عن طبيعة هذه العلاقة وبملاحظة قيمة t المحسوبة والتي تساوي -5.647925 حيث قيمتها المطلقة أكبر من الحدود الدنيا والحدود العليا وبالتالي نقرر رفض الفرض الصفري ونأخذ بالفرض البديل أي وجود علاقة طويلة الاجل ومنطقية والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (04): اختبار الحدود Bounds Test

Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend					
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	
EXCH	-0.089759	0.021448	-4.185021	0.0009	
EC = INFL - (-0.0898*EXCH)					
F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
F-statistic	16.25601	10%	Asymptotic: n=1000	5.59	6.26
k	1	5%	6.36	7.3	
		2.5%	7.46	8.27	
		1%	8.74	9.63	
Actual Sample Size	23	10%	Finite Sample: n=35	5.35	6.68
		5%	6.21	8.055	
		1%	10.365	11.295	
		10%	Finite Sample: n=30	6.01	6.78
		5%	7.36	8.265	
		1%	10.605	11.65	
t-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)	
t-statistic	-5.647925	10%	-3.13	-3.4	
		5%	-3.41	-3.69	
		2.5%	-3.65	-3.96	
		1%	-3.96	-4.26	

المصدر: مخرجات Eviews12

4.3. اختبار جودة النموذج المقدر

- مشكلة الارتباط الذاتي: نعلم على اختبار LM TEST والذي تبرز نتيجته في الجدول الموالي.

الجدول رقم (05): اختبار الارتباط الذاتي LM test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.267668	Prob. F(2,12)	0.3166
Obs*R-squared	4.011790	Prob. Chi-Square(2)	0.1345

المصدر: مخرجات Eviews12

نلاحظ من الجدول ان قيمة (2) Prob Chi-square تساوي 0.1345 وهي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل بفرضية العدم أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

1.4.3 مشكلة عدم ثبات التباين: للكشف عن هذا المشكل نعلم على اختبار ARCH والذي يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (06): اختبار عدم ثبات التباين

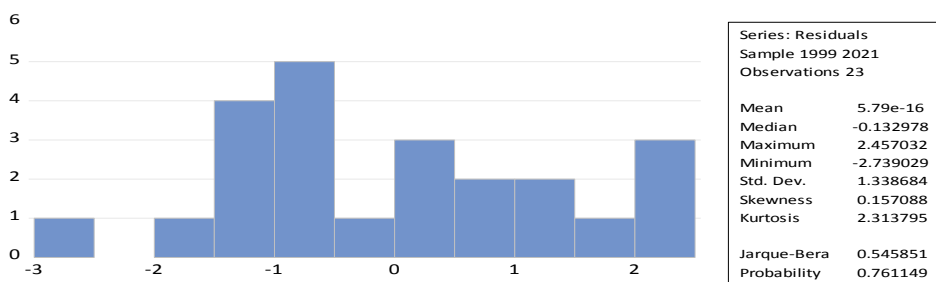
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.324930	Prob. F(1,23)	0.5742
Obs*R-squared	0.348265	Prob. Chi-Square(1)	0.5551

المصدر: مخرجات Eviews12

نلاحظ من الجدول ان قيمة (1) Prob Chi-square تساوي 0.5551 وهي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل بفرضية العدم أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء.

5.3. التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل رقم (03): التوزيع الطبيعي للبواقي Residuals



المصدر: مخرجات Eviews12

من الشكل أعلاه يتضح ان اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي يتبع التوزيع الطبيعي باعتبار ان القيمة الاحتمالية هي 0.761 وهي أكبر من 5 % وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

6.3. تشخيص استقراره النموذج

الجدول رقم (07): اختبار استقراره النموذج بواسطة RESET Test

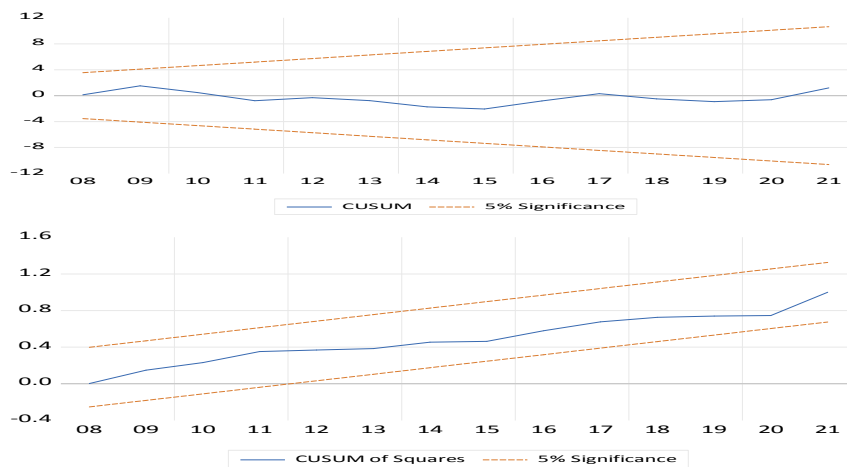
Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: INFL INFL(-1) INFL(-2) EXCH EXCH(-1) EXCH(-2) EXCH(-3) EXCH(-4) C @TREND

	Value	df	Probability
t-statistic	0.919090	13	0.3748
F-statistic	0.844727	(1, 13)	0.3748
Likelihood ratio	1.447966	1	0.2289

المصدر: مخرجات Eviews12

من الجدول نلاحظ قيمة $P = 0,3748$ هي أكبر من 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة باستقرار النموذج ويمكننا تأكيد ذلك من خلال الشكلين التاليين.

الشكل رقم (04): اختبار استقراره النموذج بيانيا (CUSUM) و (CUSUM of squares)



المصدر: مخرجات Eviews12

7.3. قراءة وتفسير معامل تصحيح الخطأ واستخدامه في تقدير سرعة التصحيح

الجدول رقم (08): اختبار معامل تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INFL)
Selected Model: ARDL(2, 4)
Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend
Date: 02/11/23 Time: 21:50
Sample: 1995 2021
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	12.85965	2.437118	5.276582	0.0001
@TREND	0.533963	0.099777	5.351564	0.0001
D(INFL(-1))	0.564164	0.205746	2.742043	0.0159
D(EXCH)	-0.094897	0.072796	-1.303605	0.2134
D(EXCH(-1))	0.141490	0.072468	1.952458	0.0712
D(EXCH(-2))	0.100634	0.070422	1.429009	0.1749
D(EXCH(-3))	0.182179	0.078274	2.327452	0.0355
CointEq(-1)*	-1.900455	0.321999	-5.902060	0.0000

ECM Regression Case 5: Unrestricted Constant and Unrestricted Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R-squared	0.728213			0.098952
Adjusted R-squared	0.601379			2.567816
S.E. of regression	1.621227			4.072452
Sum squared resid	39.42555			4.467406
Log likelihood	-38.83319			4.171782
F-statistic	5.741473			2.135769
Prob(F-statistic)	0.002245			

المصدر: مخرجات Eviews12

8.3. تحليل العلاقة قصيرة الاجل

نلاحظ من الجزء العلوي في الجدول أعلاه ان متغيرة سعر الصرف في بداية الفترة (t-0) تأثر بشكل سلبي على معدل التضخم في الاجل القصير وبعدم معنوية الإحصائية عند 5%، حيث ان الزيادة في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي الى النقصان في التضخم بـ 0.094897%، بينما ن سجل أثر إيجابي في الفترة (t-1) حيث تؤدي الى الزيادة بـ 0.141490%.

نلاحظ من الجدول أعلاه أيضا المعنوية العالية لمعامل حد تصحيح الخطأ والمقدرة بـ 0.0000 عند مستوى معنوية 5% وبإشارة سالبة، وهذا يؤكد دقة العلاقة التوازنية طويلة الاجل وان الية تصحيح الخطأ موجودة بالنموذج، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من اختلالات الاجل القصير الى التوازن في الاجل الطويل.

تشير المعلمة -1.900455 في النموذج ان معدل التضخم يعتدل نحو قيمته التوازنية بنسبة 190.04% أي انه عندما ينحرف معدل التضخم خلال الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى البعيد فانه يتم تصحيح الخطأ بـ 190.04% في الفترة الحالية (t).

9.3. تحليل العلاقة طويلة الاجل

الجدول رقم (09): تقدير معادلة التقدير في الاجل الطويل

```

Estimation Command:
=====
ARDL(TREND=ULINEAR) INFL EXCH @

Estimation Equation:
=====
INFL = C(1)*INFL(-1) + C(2)*INFL(-2) + C(3)*EXCH + C(4)*EXCH(-1) + C(5)*EXCH(-2) + C(6)
*EXCH(-3) + C(7)*EXCH(-4) + C(8) + C(9)*@TREND

Substituted Coefficients:
=====
INFL = -0.336291341745*INFL(-1) - 0.564163650725*INFL(-2) - 0.0948971320534*EXCH +
0.0658041705872*EXCH(-1) - 0.0408560337176*EXCH(-2) + 0.0815448251726*EXCH(-3) -
0.182178561243*EXCH(-4) + 12.8596531533 + 0.533962638941*@TREND

Cointegrating Equation:
D(INFL) = 12.859653153253 + 0.533962638941*@TREND -1.900454992470*(INFL(-1) - (-
0.08975889*EXCH(-1)))
    
```

المصدر: مخرجات Eviews12

$$INF=12.85965-0.094897EXCH$$

تمثل المعادلة السابقة معادلة التقدير للنموذج في الاجل الطويل ويتضح التأثير السلبي لسعر الصرف على التضخم، حيث ان الزيادة في سعر الصرف بـ 1% تؤدي الى النقصان في التضخم بـ 0.094897%.

IV- الخاتمة

تطرقنا في هذا البحث الى التعريف بكل من سعر الصرف والتضخم من خلال المفهوم والأنواع والادبيات الاقتصادية التي تناولت الموضوعين، ثم تطرقنا الى تطور هذين الظاهرتين عبر الزمن في

الجزائر، لنختم البحث بدراسة قياسية من خلال استعمال طريقة ARDL. لتتوصل في النهاية الى النتائج التالية:

- ❖ يعتبر سعر الصرف الأجنبي من اهم ادوات السياسة النقدية وله تأثير على تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال التجارة الخارجية، لذا وجب الاهتمام به بشكل فعال.
 - ❖ من خلال هذا البحث تبين الدراسة القياسية ان النموذج مقبول احصائيا وقوة تفسيره عالية إضافة الى خلوه من مختلف المشاكل القياسية،
 - ❖ توصلت الدراسة انه في الاجل القصير يؤثر سعر الصرف بشكل سلبي على معدل التضخم حيث ان الزيادة في سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي الى النقصان في التضخم بـ 0.094897%، بينما يتأثر إيجابيا في الفترة (t-1) حيث تؤدي الى الزيادة بـ 0.141490%.
 - ❖ في الاجل الطويل توصل البحث الى وجود تأثير سلبي للعلاقة بين سعر الصرف والتضخم حيث ان الزيادة في سعر الصرف بـ 1% تؤدي الى النقصان في التضخم بـ 0.094897%.
- وعليه يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ❖ تطوير القطاع المالي من اجل تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي في المدى القصير والطويل.
- ❖ اجراء إصلاحات هيكلية تمس كافة قطاعات الاقتصاد الجزائري بهدف زيادة وتنوع الإنتاج مما يضمن التخفيف من حدة التضخم المستورد.
- ❖ تحسين مناخ الاعمال والرفع من الصادرات خارج قطاع المحروقات وتشجيع القطاع الخاص.

V- المراجع

- ❖ Mohamed Ghandri و Hassen Soltani. (2022) The Impact of Inflation and Exchange Rate Volatility on Economic Growth: Evidence from ARDL Model for Tunisia. *International Journal of Multidisciplinary Research and Publications Volume 5, Issue 5*. 48 ،
- ❖ ابراهيم اسماعيل ايمان، محسوم فرج ماردين ، وطه بلال احمد . (حزيران، 2019). دراسة بعض العوامل الاقتصادية والسياسية على سعر الصرف الدينار العراقي خلال الفترة 2004-2018. *المجلة العلمية لجامعة جهان - السليمانية المجلد 3- العدد 1*، صفحة 115.
- ❖ اسماء الميرغني . (14 مارس، 2021). نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الموزع ARDL النموذج الاول عبر برنامج EViews 11. *YOUTUBE*. تم الاسترداد من <https://www.youtube.com/watch?v=IkllAtcjB9k&list=PLZAUcbDZNztgfzut7GaaU->
- ❖ الزهرة دريش. (2020). أثر تقلبات أسعار الصرف على الأسواق المالية الناشئة دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL /طروحة دكتوراه *LMD*. سيدي بلعباس، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة جيلالي ليايس.
- ❖ امينة بن عيسى، و فتحي بن يشو. (01 09, 2015). محددات التضخم في الجزائر والمغرب (دراسة قياسية باستخدام التكامل المتزامن). *مجلة المالية والاسواق، المجلد 02، العدد 02*، صفحة 46.
- ❖ جمال سويح، و علال بن ثابت. (12, 2020). دراسة تحليلية لاثر التضخم على النمو الاقتصادي من خلال قياس عتبة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016. *مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 6 العدد 2*، صفحة 101.

- ❖ حسية مداني ، وفتيحة مزارشي. (2022). اثر التقلبات في سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الاسعار المحلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. *مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة المجلد 7 العدد 1* ، صفحة 320.
- ❖ رانيا طه الشيخ. (2021). التضخم اسبابه، اثاره، وسبل علاجه. *سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 -صندوق النقد العربي-*. صفحة 05.
- ❖ صالح اويابة، و عبدالرزاق خليل. (2018, 06). اثر التغيرات في سعر الصرف و التضخم المحلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990-2016. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 15 العدد 02*، صفحة 164.
- ❖ عادل مختاري. (2021). أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (1980-2019) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة غير الخطية. *NARDL. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3*، صفحة 489.
- ❖ قويدر سعد، و علي حبيطة. (2021). اثر التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على التقلبات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2019. *مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية المجلد 5 العدد 2*، صفحة 348.
- ❖ محفوظ جبار. (2016). اثر تقلبات اسعار الصرف على الاسواق المالية - دراسة إحصائية لبعض الأسواق المالية المتقدمة و النامية خلال السداسي الاول من سنة 2015. *مجلة الباحث العدد 16* ، صفحة 21.
- ❖ محمد سليمان، و محمد شديد . (2018, 09). اثر تحرير سعر الصرف على اقتصاديات صناعة السياحة و الفنادق في مصر. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد 12* ، العدد 2/1 ، صفحة 23.
- ❖ مسعود مهبوب، و يوسف بركان. (جوان، 2017). محددات التضخم في الجزائر، دراسة قياسية للفترة: (1990 -2014). *مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية العدد 27 جوان 2017*، صفحة 05.
- ❖ نسيمه جلوي ، و محمد مقران. (2019). منهجية النحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية (Eviews..10) للمنتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنمذجة المالية في ظل البيانات الضخمة وتكنولوجيا الاعالم والاتصال (صفحة 02). عين تموشنت: المركز الجامعي بلحاج بوشعيب.
- ❖ نوري موسى شقيري، عبدالرزاق الحنيطي محمد، طاهر الزرقان صالح، و يوسف سعادة عبدالله. (2015). *التمويل الدولي و نظريات التجارة الدولية (الإصدار ط 2)*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، صفحة 124.

VI- الملاحق

الملحق رقم (01): تطور سعر الصرف الاسمي والتضخم للجزائر من 1995-2021

	EXR	INF
1995	47,6627267	29,7796265
1996	54,7489333	18,6790759
1997	57,70735	5,73352275
1998	58,7389583	4,95016164
1999	66,573875	2,64551113
2000	75,2597917	0,33916319
2001	77,2150208	4,22598835
2002	79,6819	1,41830192
2003	77,394975	4,26895396
2004	72,06065	3,9618003
2005	73,2763083	1,38244657
2006	72,6466167	2,31149919
2007	69,2924	3,67899575
2008	64,5828	4,85859063
2009	72,6474167	5,73706036
2010	74,3859833	3,91106196
2011	72,9378833	4,52421151
2012	77,5359667	8,89145091
2013	79,3684	3,25423911
2014	80,5790167	2,91692692
2015	100,691433	4,78444701
2016	109,443067	6,3976948
2017	110,973017	5,59111591
2018	116,593792	4,2699902
2019	119,353558	1,95176821
2020	126,7768	2,41513094
2021	135,064058	7,22606307

المصدر: البنك الدولي، البيانات، على الرابط:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?end=2021&locations=DZ&start=1995>